

مشروع توصيات السياسات للاجتماع الحادي عشر مجموعة العمل الخاصة بالتجارة الذي سيتم تقديمه إلى جلسة

تبادل الآراء للدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك

وافقت الدورة الثالثة والثلاثون للكومسيك على "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لتبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، وطلبت من مجموعة العمل الخاصة بالتجارة في الكومسيك (TWG) التوصل إلى توصيات سياسات محددة حول هذا الموضوع ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للكومسيك. إلى جانب القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر الجمركية، نظرت مجموعة العمل أيضاً في التحديات وخيارات السياسات الممكنة المتعلقة بالجوانب المختلفة لتيسير التجارة. في هذا الإطار، تخرج مجموعة العمل بالتحديات والمشكلات التالية بالإضافة إلى خيارات السياسات لتسهيل التجارة وتحسين إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء.

التحديات والمشاكل:

بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بتكاليف التجارة المرتفعة؛ والحواجز غير التعريفية والوعي المحدود لأصحاب المصلحة ذوي الصلة حول المكاسب الاقتصادية التي تنتج عن تيسير التجارة؛ سلطت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة الضوء على التحديات والمشاكل التالية المحتملة في تيسير التجارة وإدارة المخاطر الجمركية (CRM) :

تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة

- إجراءات ووثائق تجارية ثقيلة؛
- تحديات المواءمة في الإجراءات والوثائق التجارية ؛
- الحاجة إلى تبسيط الإجراءات للتجار المخولين ذوي الالتزام العالي؛
- متطلبات الاستيراد والتصدير المعقدة والقديمة؛
- حالة خاصة من الجمارك الفلسطينية - نظرا لعدم سيطرتها على إجراءات التخليص بسبب غياب الموانئ والحدود ، وإن جهودها لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتيسير التجارة تواجه عوائق كبيرة من الجانب الإسرائيلي

إدارة المخاطر الجمركية

- تنسيق محدود بين أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر الجمركية (CRM)
- الحاجة إلى استراتيجية سليمة لإدارة المخاطر لتحسين أداء إدارة المخاطر الجمركية (CRM) وجهود التحديث؛

- بنية تحتية غير مناسب لتكنولوجيا المعلومات المطلوبة لإدارة المخاطر الجمركية
- استخدام غير كفاي للضوابط القائمة على التدقيق وتقنيات تقييم المخاطر؛
- عدم وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر الجمركية

الإطار القانوني والمؤسسي

- عدم وجود إطار استراتيجي يمكّن من تنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص من أجل إصلاح تيسير التجارة الوطنية ؛
- الحاجة إلى تنسيق وطني أفضل
- إطار قانوني غير ملائم
- عدم ملاءمة المعلومات والشفافية بشأن القوانين المتعلقة بالتجارة؛ واللوائح والإجراءات وعدم كفاية التوافر العام؛
- مستوى منخفض من التنسيق والاتصال بين وكالات الحدود ذات الصلة؛

البنية التحتية والتحديث

- عدم كفاية البنية التحتية للنقل (الطرق، المواقع، النقاط الحدودية، إلخ)
- بنية تحتية مادية محدودة (المباني، المعدات، إلخ) ؛
- عدم كفاية القدرة الإدارية للجمارك (القدرات الفنية والمالية والبشرية) ؛
- استخدام محدود لتكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي وكذلك نظام تبادل البيانات بين العمليات؛

توحيد ومواءمة معايير وتوافق المنتج

- الحاجة لمواءمة معايير المنتجات مع المعايير الدولية؛
- الحاجة إلى تطوير "بنية تحتية للجودة"¹ (على سبيل المثال، عدد غير كافٍ من المختبرات المعتمدة على المستوى الوطني)

¹ البنية التحتية للجودة هي مجموع الإطار المؤسسي (سواء العام أو الخاص) الذي يتم وضعه لصياغة وإصدار وتنفيذ المعايير وأدلة الامتثال المرتبطة بها (أي المزيج ذي الصلة من الفحص والاختبار وإصدار الشهادات والمقاييس

والاعتماد) من أجل تحسين ملاءمة المنتجات والعمليات والخدمات للأغراض المقصودة؛ وإزالة الحواجز أمام التجارة؛ وتسهيل التعاون التكنولوجي. " (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) ، تصميم وتنفيذ تيسير التجارة في آسيا والمحيط الهادئ ، 2013)

تجارة الترانزيت

- عدم كفاية أنظمة الترانزيت
- تعاون محدود بين وكالات الدول المشاركة في تجارة الترانزيت
- عدم كفاية معالجة السلع قبل الوصول، بغية تسهيل النقل

التعاون الدولي

- ساعات عمل غير متطابقة في مكاتب الجمارك في جميع البلدان؛
- الحاجة إلى آلية تبادل المعلومات التي تتيح التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات الجمركية لمنظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها

توصيات السياسات

في ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، توصلت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة (TWG) إلى مجموعة من التوصيات السياسات:

1- تبسيط إجراءات التجارة والوثائق ذات الصلة

- إجراء تقييمات للاحتياجات من قبل السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة لتبسيط الضوء على التحديات والعقبات في ضمان كفاءة الإجراءات الجمركية
- تعزيز اعتماد المعايير الدولية في الإجراءات الجمركية والمسائل ذات الصلة لتنسيق وتبسيط البيانات والوثائق والإجراءات المتعلقة بعمليات التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية بما يتفق مع القواعد واللوائح الوطنية
- تبسيط قانون الجمارك واللوائح والإجراءات بما يتماشى مع المعايير الدولية لتسهيل التجارة.
- تعزيز البنية التحتية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات من أجل تطبيق التشغيل الآلي في الجمارك وغيرها من إجراءات وكالة الحدود للواردات والصادرات وإجراءات النقل.

- تطوير أنظمة نافذة واحدة² قابلة للتشغيل المتبادل كأداة لتيسير التجارة لتبسيط وتسريع إجراءات الاستيراد والتصدير الترانزيت في الدول الأعضاء المهتمة.

تحسين إدارة المخاطر الجمركية

- تطوير / تحديث أنظمة إدارة المخاطر الجمركية (CRM) التي تستخدمها السلطات الجمركية لتحديد المناطق عالية المخاطر مع تسهيل التجارة الشرعية.
- إنشاء لجنة لإدارة المخاطر ووضع استراتيجية لإدارة المخاطر تتسم بالكفاءة والفعالية لتحسين أداء CRM وجهود التحديث؛
- تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي مع الوكالات الوطنية والدولية؛
- الحفاظ على دعم كافي لتكنولوجيا المعلومات للتقديم الإلكتروني لمعلومات تقييم المخاطر قبل الوصول/ ما قبل المغادرة السلع؛
- استخدام تقنيات وأدوات متقدمة لتقييم المخاطر؛ مثل استخدام النماذج الإحصائية المناسبة إلخ.
- استخدام نظام CRM متكامل بما في ذلك مستودع البيانات، وذكاء الأعمال، وتعددين البيانات؛
- تعزيز الضوابط القائمة على مراجعة الجمارك؛ بما في ذلك الأذونات اللاحقة
- تطوير نظام متكامل لإدارة المخاطر الجمركية
- تعزيز برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود التي يعالجها المشغلون ذوو المخاطر المنخفضة ؛
- تنفيذ ضوابط مشتركة أو منسقة في المراكز الحدودية عند الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع إدارات الجمارك الأخرى لتسهيل التجارة (مثل محطة واحدة)؛

3- الإطار القانوني والتنظيمي

- الدعوة إلى دعم سياسي قوي لأصحاب المصلحة للتنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة
- وضع إطار للتخطيط الاستراتيجي وإعداد خطة استراتيجية وطنية لضمان التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص
- إنشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة، حيث تعمل بشكل جيد لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين من خلال نظم اتصالات فعالة

النافذة الواحدة هي منشأة تتيح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل تقديم معلومات ووثائق موحدة بنقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمتعلقة بالعبور. ("التوصية رقم UNECE رقم 33)

- تشجيع الآليات الوطنية لمراقبة تيسير التجارة من أجل قياس التقدم في تيسير التجارة مع مرور الوقت واتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لذلك.
- تشجيع الحكومات للاطلاع على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لتوحيد الإجراءات الجمركية
- تعزيز النشر الفعال للقواعد واللوائح التجارية (مثل القوانين والمراسيم والتغييرات في اللوائح والتعريفات والرسوم والنفقات وساعات العمل والإعلانات) من خلال إنشاء بوابات تجارية ومواقع إلكترونية للسماح بتوزيع أكثر شفافية للواردات والصادرات ومتطلبات النقل وإصدار الحكم المسبق.

4- البنية التحتية المادية والتحديث

- دعم جهود تحديث الجمارك من خلال تحسين البنية التحتية ذات الصلة بالجمارك، بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفحص غير التدخلية لتعزيز فاعلية وكفاءة الجمارك.
- تعزيز الموارد البشرية من خلال التدريب وبناء القدرات المستمرة للموظفين الحاليين وتوظيف موظفين جدد لديهم مهارات رقمية.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين البنية التحتية للجمارك وكذلك تعزيز التحديث الجمركي

5- توحيد ومواءمة المعايير والتوافق

- تعزيز التوحيد والمواءمة بين معايير وإجراءات تقييم المطابقة مع المعايير الدولية.
- المشاركة بفعالية في أعمال هيئات المعايير الدولية بحيث يمكن تطبيق المعايير الناتجة على الظروف الخاصة بالبلدان الأعضاء ، حسب الاقتضاء.
- تطوير / تعزيز "البنية التحتية للجودة" الوطنية من أجل تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

6- اعتماد تدابير لتسهيل تجارة الترانزيت

- تحسين استخدام تقييم المخاطر لتسهيل تجارة الترانزيت
- النظر في اتفاقات الترانزيت مع البلدان المجاورة، حسب الاقتضاء
- تشجيع معالجة ما قبل الوصول السلع لتسهيل الترانزيت
- تعزيز التعاون بين وكالات الدول المشاركة في تجارة الترانزيت

7- التعاون الإقليمي/ الدولي

- تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية للدول الأعضاء بهدف تسهيل التجارة
- تعزيز اتفاقات الاعتراف المتبادل من أجل مراقبة الحدود والمشغلين الاقتصاديين المخولين،
- تعزيز الترابط العابر للحدود وقابلية التشغيل البيني لأنظمة النافذة الواحدة الوطنية من أجل إنشاء أنظمة نافذة واحدة إقليمية.

- إجراء برامج تبادل الخبرات في مجال تيسير التجارة (تبادل الخبراء أو التدريبات وأفضل الممارسات وما إلى ذلك) بين البلدان الأعضاء وخاصة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.
- تحسين البنية التحتية لنقاط العبور الحدودية البرية مثل التحديث المتبادل والتشغيل الآلي للجمارك وربط النقل من خلال الجهود المشتركة للبلدان المجاورة المهمة.
- دعم الجهود الرامية إلى اكتساب حق الفلسطينيين في إنشاء مستودعات جمركية ومراكز تخليص خاصة بهم.